

سورة آل عمران ، مدينة

وهي مائتا آية في المدني والكوفي

« ١ » قال أبو محمد : قد ذكرنا ، في سورة البقرة ، مَنْ وجدنا مِمَّنْ قرأ في كل حرف من الصدر الأول ، ولست آخذ ذلك في كل القرآن ولا في كل حرف ، إلا عن تطويل كثير ، فيطول الكتاب لذلك . وأنا أقتصر على ذكر القراء المشهورين فقط في باقي القرآن ، إلا أن نجد نصاً على قراءة النبي عليه السلام ، أو قراءة أصحابه رضي الله عنهم ، فنذكر ذلك لا غير ، وما لم نجد فيه شيئاً اكتفيت فيه بذكر القراء المشهورين ، [فاعلم ذلك]^(١) وكل ما تقدم الكلام فيه ، والعلل في قراءته ، من الأصول ، وغير ذلك من الحروف ، نستغني بذكره متقدماً (١/٩٠) عن إعادته . فذلك أخصر ، فتكرير الشيء صعب سماعه ، كتكرير الحديث ، فاعلم ذلك كله من شرط هذا الكتاب ، قد ذكرنا إمالة « التوراة » وعلتها وأصلها في أبواب الإمالة^(٢) . وذكرنا فتح الميم من « المر الله » وعلته ذلك في أبواب المد^(٣) . فأما ما قرأت به للأعشى^(٤) ، عن أبي بكر^(٥) ، من قطع الألف من اسم « الله » جل

(١) تكلمة مناسبة من : ص .

(٢) انظر « باب أصل الألف » الفقرة « ٤ » .

(٣) راجع « فصل إمالة فواتح السور » الفقرة « ١ » .

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة أبو يوسف ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر وهو أجل أصحابه ، ورواها عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب ومحمد بن غالب

وسواهما ، توفي في حدود المائتين ، ترجم في طبقات القراء ٣٩٠/٢

(٥) قوله : « أبي بكر » سقط من : ص .

ذكره فعلته في ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون ينوي الوقف على « الم » ، ثم يتدّى باسم الله ، فيقطع الألف ، وهذه الحروف أصلها السكون ، والوقف عليها ، لأنها حروف مقطعة ، لا أصل لها في الإعراب ، إلا أن يخبر عنها ، أو يعطف بعضها على بعض ، فيدخلها الإعراب ، لأنها تصير كسائر الأسماء . فلما كان أصلها الوقف عليها ، وقف على الميم ، ثم ابتدأ ما بعدها فهمز .

« ٢ » والوجه الثاني أن تكون الألف من اسم الله جلّ ذكره عنده^(١) ألف قطع ، كما ذهب إليه ابن كيسان^(٢) ، فردّها إلى أصلها فهمز . وإنما وصلت لكثرة الاستعمال^(٣) .

« ٣ » قوله : (ستغلبون وتحشرون) قرأها حمزة والكسائي بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أمر^١ من الله لئيبه أن يخاطبهم بهذا ، فهو خطاب للكفار من النبي ، بأمر الله له ، والتاء للخطاب لليهود ، بأنهم سيغلبون ويحشرون إلى جهنم . وقد قيل : إن الخطاب لليهود والمشركين ، لأن كل فريق منهم كافر ، فخطبوا وأعلموا بوقوع الغلبة عليهم ، ثم بحشرهم إلى جهنم .

« ٥ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة ، لأنهم غيَّب ، حين أمر الله نبيه بالقول لهم ، وهم اليهود . وقيل : هم المشركون ، وكلاهما غائب . فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة ، لأن المعنى : قل يا محمد لليهود سيغلب المشركون سيبدّر ويحشرون إلى جهنم ، ويقوي ذلك إجماعهم على الياء ، في قوله : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) « الأتفال ٣٨ » وإجماعهم

(١) ب : « عند » وتصويبه من : ص .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن البردّ وتعلّب ، واضطلع بمعرفة مذهب البصرة والكوفة ، له تصانيف ، (ت ٢٩٩ هـ) ، ترجم في انبأه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٣) التبصرة ٥٨/ب ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢٣٠/٣ ، والحجة في القراءات

السبع ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٣/١ ، وتفسير النسفي ١٤٥/١

على الياء ، في قوله : (قتل للذين آمنوا يغفروا) « الجائية ١٤ » ، و (قتل للمؤمنين يغضبوا) « النور ٣٠ » ، والتاء أحب إلي لإجماع الحرمين وعاصم وغيرهم على ذلك (١) .

« ٦ » قوله : (يرونهم) قرأه نافع بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .
« ٧ » ووجه القراءة بالتاء أن قبله خطابا ، فجرى آخر الكلام عليه ، وهو قوله : (قد كان لكم) فجرى « ترونهم » على الخطاب في « لكم » ، فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والهاء والميم للمشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالتاء أن يقرأ « مثليكم » (٩٠/ب) وذلك لا يجوز ، لمخالفة الخط ، ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى الغيبة ، فهو في القرآن وكلام العرب كثير ، بمنزلة قوله تعالى : (حتى إذا كنتم في الفلك) ثم قال (٢) : (وجرين بهم) « يونس ٢٢ » ، فخطب ثم عاد إلى الغيبة . ومثله : (وما آتيتم من زكاة) ثم قال : (فأولئك هم المضعفون) « الروم ٣٩ » ، فرجع إلى الغيبة ، والهاء والميم في « مثليهم » يحتمل أن تكون للمشركين ، أي : ترون أيها المسلمون المشركين مثلي (٣) ما هم عليه من العدد . وهو بعيد في المعنى ، لأن الله لم يكثّر المشركين في أعين المؤمنين ، بل أعلمنا أنه قتلهم في أعين المؤمنين . ويحتمل أن يكون الضمير للمسلمين ، أي : ترون أيها المسلمون المسلمين مثلي ما هم عليه من العدد ، أي : ترون أنفسكم مثلي عددكم ، فعّل الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين . ويحتمل أن يكون المعنى : ترون أيها المسلمون المشركين مثليكم في العدد . وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقلّلهم الله في أعين المسلمين ، لتقوى أنفسهم ، ويجشروا على لقاءهم . وتصديق هذا القول قوله : (إذ يريكمهم الله في منامك قليلا) « الأنفال ٤٣ » (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا) « الأنفال ٤٤ » .

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد المسير ٣٥٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٨ .

(٢) قوله : « ثم قال » سقط من : ص .

(٣) ب : « مثل » وتصويبه من : ص .

« ٨ » ووجه القراءة بالياء أن قبله لفظ غيبة ، فحمل آخر الكلام على أوله ، وهو قوله : (فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) ، فالرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله والمرئية الفئة الكافرة ، فالهاء والميم في « مثلهم » للفئة المقاتلة في سبيل الله . والمعنى : يثري الفئة المقاتلة في سبيل الله للفئة الكافرة مثلي الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقلّلتهم الله في أعينهم ، ليقوّي نفوسهم ، وليثبتوا على ما فرض الله عليهم ، من أن لا يفرّ الواحد من اثنين ، على ما ذكر في سورة الأنفال . وإنما أرى الله المسلمين المشركين مثلهم ، لأنه تعالى ضمن لهم الغلبة على المشركين بقوله : (إن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) « الأنفال ٦٦ » ، وكذلك قال : (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا) ، ويعتد أن تكون الهاء والميم في « مثلهم » ل « الفئة الكافرة » ، لأن الله لم يخبر أنه كثر الفئة الكافرة في أعين المؤمنين ، إنما أعلننا^(١) أنه قلّلتهم في أعين المؤمنين . والخطاب في « لكم » لليهود . وانتصاب « مثلهم » على الحال ، لأن « ترى » من رؤية البصر ، لا يتعدّى إلى مفعولين . ودلّ على أنه من رؤية البصر قوله : (رَأَى الْعَيْنِ)^(٢) .

« ٩ » قوله (١/٩١) (رِضْوَانٌ) قرأه أبو بكر بضمّ الراء حيث وقع ، إلا قوله في المائة : (رِضْوَانَهُ سَبَلُ السَّلَامِ) « ١٦ » فإنه كسر بالجماعة ، وقرأ الباقون بالكسر حيث وقع ، وهما مصدران بمعنى واحد ، فالكسر ك « الحرمان » ، والضم ك « الشكران » . وخصّ أبو بكر [ما]^(٣) في المائة^(٤) بالكسر للجمع بين اللغتين ، مع اتباعه للرواية ، والكسر هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه^(٥) .

(١) ب : « علمنا » ووجه ما في : ص .

(٢) تفسير الطبري ٢٣٠/٦ ، وتفسير النسفي ١٤٨/١ ، وتفسير مشكل

إعراب القرآن ١/٣٢ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) وهو الحرف (١٦٦) .

(٥) زاد المسير ١/٣٦٠ .

« ١٠ » قوله : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ) قرأه الكسائي بفتح الهمزة ، وكسرها الباقون .

« ١١ » ووجه قراءة الكسائي أنه جعل الكلام متصلاً بما قبله ، فأبدل « أن » مما قبلها ، فيجوز أن يكون بدلاً من « أن » في قوله : (شهد الله أنه) « ١٨ » فتكون « أن » في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أن الدين عند الله ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن التوحيد والعدل هو الإسلام ، وهو التوحيد والعدل . ويجوز أن يكون بدلاً من « أنه » على بدل الاشتمال ، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل والشرائع والسنن وغير ذلك ، فيكون الثاني مشتملاً على الأول ، ويجوز أن تكون « أن » بدلاً من « القسط » ، في موضع خفض على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن « القسط » العدل ، والعدل هو الإسلام ، والإسلام هو العدل .

« ١٢ » ووجه القراءة بالكسر أنه على الابتداء والاستئناف ، لأن الكلام قد تمَّ عند قوله : (الحكيم) ، ثم استأنف وابتدأ بخبر آخر ، فكسر « إن » لذلك ، وهذا أبلغ في التأكيد والمدح والثناء ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولتمام الكلام قبله ، ولأنه أبلغ في التأكيد^(١) .

« ١٣ » قوله : (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ) قرأه حمزة « يقاتلون » بالألف [من القتال]^(٢) وقرأ الباقون بغير ألف ، من القتل .

« ١٤ » وحجة من جعله من القتل أنه عطفه على قوله : (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ) فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء ، فقتل من^(٣) هو دون الأنبياء أسهل عليهم ، في

(١) معاني القرآن ١/١٤٤ ، وتفسير الطبري ٦/٢٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢ ، وزاد المسير ١/٣٦٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٤ ، وتفسير النسفي ١/١٤٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٣ .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : « فقتلهم لمن » .

كفرهم • ومن تجراً على قَتْل نبي فهو أجراً على قتل مَنْ هو دون النبي من المؤمنين ، فحَمَلَ آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم •

« ١٥ » ووجه القراءة بالألف في حرف ابن مسعود « وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط » ، فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل ، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ، ولأنه إجماع (١) •

« ١٦ » قوله : (الميِّت ، وميِّت) (٢) قرأ نافع وحفص وحزمة والكسائي (٩١/ب) في ذلك بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل ، وخفَّف الباقون • وتفرَّد نافع بالتشديد في ثلاثة مواضع : (أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا) « الأنعام ١٢٢ » و (الأرض الميِّتة) « يس ٣٣ » و (لحم أخيه ميِّتًا) « الحجرات ١٢ » • وكلثهم شدد ما لم يمت ، نحو (إنك ميِّت) « الزمر ٣٠ » • وخفَّف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو : (بلدة ميِّتة) ، القراءتان لغتان فاشيتان ، والأصل التشديد ، والتخفيف فرع فيه ، لاستثقال التشديد للياء ، والكسر على الياء • وأصله عند البصريين « ميِّوت » على « فيفعل » ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها • والمحذوف في قراءة مَنْ (٣) خفَّف هي الواو ، التي قلبت ياء ، وهي عين الفعل ، كما قالوا : هابر وهار ، وسائر (٤) وسار ، ففيروا العين ، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل • وقال الكوفيون : أصل « ميت » « مويت » على « فعيل » ، ثم أدغموا الواو في الياء ، فقلبت ياء للإدغام ، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في : طويل وعويل ، وذلك لا يجوز • والاختيار التخفيف ، لأنه أخف ، ولكثرته في الاستعمال • والتثقيب هو الأصل • فأما مَنْ خفَّف بعضاً

(١) التبصرة ١/٥٩ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢/٢٣١ ، وزاد المسير ١/٣٦٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٥ ، وتفسير النسفي ١/١٥٠

(٢) ص : « ونحوه » ، والحرف الآخر في سورة الاعراف (٥٧ أ) •

(٣) ص : « والمحذوف عند من » •

(٤) ب : « بمعنى سائر » وتصويبه من : ص •

وشدّد بعضاً فإنه جمع بين اللغتين ، لاشتقارهما ، مع نقله ذلك عن أمته ، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد ، فيما لم يمت ، للجمع بين اللغتين . والتخفيف فيما مات ، وما لم يمت جائز ، وكذلك التخفيف والتشديد في « بلدة ميتا » يجوز^(١) .

« ١٧ » قوله : (بما وضعت °) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم التاء ، وإسكان العين ، وقرأ الباقون بفتح العين ، وإسكان التاء .

« ١٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه جملة من كلام أم مريم ، لاتصال كلامها بما بعد ذلك ، وما قبله في قولها : (ربّ إني وضعتها أنثى) وقولها : (وليس الذكر كالأنثى) ، وقولها : (وإني سميتها مريم) ، وقولها : (وإني أعيدّها بك) ، فكله من كلام أم مريم ، فحملَ وسطَ الكلام على أوله وعلى آخره ، وذلك حسن في المطابقة والمجانسة ، كما تقول : ربي قد أذنبت وأنتم أعلم بذلك ، على طريق التسليم والخضوع . وفي القراءة بضم التاء معنى التعظيم لله ، والخضوع والتزويه له ، أن يخفى عليه شيء ، كأن أمّ مريم لما قالت ربّ إني وضعتها أنثى ، أرادت أن تعظم الله ، وتنزّهه عن^(٢) أن يخفى عليه شيء^(٢) فقالت : والله أعلم بما وضعت ، لا يحتاج إلى أن تخبره بذلك ، ولم تقل ذلك على طريق الإخبار ، لأن علم الله بكل شيء قد تقرر في أنفس المؤمنين ، وإنما قالته على (٩٢/أ) طريق التعظيم ، والتزويه لله ، وذكره بما هو أهله .

« ١٩ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه جملة من الله جلّ ذكره ، والمعنى : أن الله أعلمنا عن طريق التثبّت لنا ، وقال : والله أعلم بما وضعت أمّ مريم ، قالتّه أو لم تقله ، ويثبّوي ذلك أنه لو كان من قول أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ، لأنها نادته في أول الكلام في قولها : « ربّ إني وضعتها » ،

(١) كتاب سيويه ١٤٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٦٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٢/١ .
(٢) ب : « على » ، وقوله : « كان أم ... شيء » سقط من : ص . فوجهه بما يلزم .

والمُنَادِي مُخَاطَبٌ ، فَلَمَّا قَالَ : وَاللَّهِ أَعْلَمُ ، كَانَ الْإِخْبَارُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْلَى ، فَقَالَ : وَضَعَتْ ، وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُمَا (١) .

« ٢٠ » قَوْلُهُ : (كَفَّلَهَا زَكْرِيَّا) قَرَأَهُ الْكُوفِيُّونَ بِالتَّشْدِيدِ ، وَخَفَّفَ الْبَاقُونَ ، وَقَرَأَ حَفْصٌ وَحَمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ « زَكْرِيَّا » بِغَيْرِ مَدٍّ ، وَلا هَمْزٍ ، وَمَدَّهُ الْبَاقُونَ وَهَمْزُوهُ (٢) .

« ٢١ » وَحِجَّةٌ مِنْ شَدَدٍ أَنَّهُ أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فِي قَوْلِهِ : (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا وَأَنْبَتَهَا) ، فَأَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ تَعَالَى بِمَا فَعَلَ بِهَا ، كَذَلِكَ يَجْرِي « كَفَّلَهَا » عَلَى ذَلِكَ ، يَخْبُرُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ كَفَّلَهَا زَكْرِيَّا أَي (٣) أَلْزَمَهُ كَفَالَتَهَا ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَيَسَّرَهُ لَهُ ، فَيَكُونُ « زَكْرِيَّا » الْمَفْعُولُ الثَّانِي لـ « كَفَّلَهَا » ، لِأَنَّهُ بِالتَّشْدِيدِ ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَيَتَقَبَّوِي التَّشْدِيدَ أَنْ فِي مَصْحَفِ أَبِي « وَأَكْفَلَهَا » ، وَالْهَمْزَةُ كَالتَّشْدِيدِ فِي التَّعَدِّيِّ .

« ٢٢ » وَحِجَّةٌ مِنْ خَفَّفَ أَنَّهُ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى زَكْرِيَّا ، فَأَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي (٤) تَوَلَّى كَفَالَتَهَا ، وَالْقِيَامُ بِهَا ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ : (إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) « ٤٤ » فَأَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ تَنَازَعُوا فِي كَفَالَتِهَا ، وَتَشَاجَرُوا (٥) فِي فِي الدِّينِ ، حَتَّى رَمَوْا بِأَقْلَامِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَكْتُبُونَ بِهَا الْوَحْيَ ، وَاسْتَهَمُوا بِهَا عَلَى كِفَالَةِ مَرْيَمَ ، فَخَرَجَ قَلَمُ زَكْرِيَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ ، فَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا . فَالْفِعْلُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ ، فَيَجِبُ تَخْفِيفُ « كَفَّلَهَا » لِذَلِكَ ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ ، لِأَنَّ التَّشْدِيدَ يَرْجِعُ إِلَى

(١) تفسیر الطبري ٢٣٥/٦ ، ومعاني القرآن ٢٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٧٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٤/ب .

(٢) ب : «وهمة» ، ص : «ومده الياقون» ، فوجهته بما أثبتته .

(٣) ب : «ان» وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : «انه هو الذي» سقط من : ص .

(٥) ب : «وتشاجوا» وتوجيهه من : ص .

التخفيف ، لأن الله إذا كفلها زكريا كفلها زكريا بأمر الله له ، ولأن زكريا إذا كفلها فعن مشيئة الله وقدرته وإرادته . فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان^(١) . فأما مد « زكريا » وقصره فلغتان للعرب مشهورتان ، وهمزة « زكريا » للتأنيث ، وكذلك الألف للتأنيث ، في قراءة من قصره . وقرأ أبو بكر بنصب « زكريا » ، لأنه يقرأ « وكفلها » بالتشديد ، فتعدى الفعل إلى مفعولين : إلى^(٢) المضمَر وإلى زكريا ، فينصبه ، ولا يلزم ذلك من قرأ بالتخفيف ، لأن الفعل مع التخفيف إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، وهو الضمير العائد على مريم ، وزكريا مع التخفيف فاعل ، ومع التشديد مفعول به^(٣) .

« ٢٣ » قوله : (فنادثه)^(٤) قرأه حمزة والكسائي (٩٢/ب) بألف على التذكير ، ويُميلانها^(٥) ، لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . وقرأ الباقون بالتاء على لفظ التأنيث .

« ٢٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه ذكر على المعنى ، وقد أجمعوا على التذكير في قوله : (وقال نسوة) « يوسف ٣٠ » . وقد قيل : إنما نادى جبريل وحده ، فالمعنى فناده الملك ، فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير . وأيضا فقد اختار قوم الألف ، لثلا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة . وأيضا فإن الملائكة والملائك واحد^(٦) . وأيضا فقد فرق بين المؤنث وفعله بالهاء ، فقوي التذكير .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أثبت لتأنيث الجماعة التي بعدها في قوله : (الملائكة) ، والجماعة ممن يعقل في التفسير ، يجري في التأنيث مجرى ما لا

(١) ص : «متداخلتان يقرب بعضها من بعض» .

(٢) ص : «إلى الهاء والألف وهما المضمَر» .

(٣) زاد المسير ٣٧٨/١ ، وتفسير النسفي ١٥٥/١

(٤) سيأتي في سورة الأنعام ، الفقرة «٩٠» ، وسيأتي له نظائر في سورة الانفال ،

الفقرة «١٢» ، والنحل ، الفقرة «١١» ، والمارج ، الفقرة «٣» .

(٥) ص : «وهما يميلانه» .

(٦) القاموس المحيط «ملك» .

يعقل . تقول : هي الرجال ، وهي الجذوع ، وهي الجمال ، وقالت الأعراب .
ويقوي ذلك قوله : (إذ قالت الملائكة) « آل عمران ٤٥ » . وقد ذكر في موضع
آخر فقال : (والملائكة باسطو أيديهم) « الأنعام ٩٣ » وهذا إجماع . وقال :
(والملائكة يدخلون عليهم) « الرعد ٢٣ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره جائزان
حساناً^(١) .

« ٢٦ » قوله : (أن الله يُبشِّرُك) قرأه حمزة وابن عامر بكسر « إن » ،
وقرأ الباقون بالفتح . فمن فتح قدّر حرف الجر محذوفاً ، ف « أن » في موضع
نصب بحذف حرف الجر ، ومذهب الخليل أنها في موضع جر على إعمال حرف
الجر ، عمل محذوفاً لكثرة حذفه مع « أن » ، وعلى [ذلك]^(٢) أجاز سيويه :
« الله لقد كان ذلك »^(٣) ، فخفض وأعمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة حذفه
في القسم ، تقديره : فنادته الملائكة بأن الله . ومن كسر « إن » أجرى النداء مجرى
القول ، فكسر « إن » بعده ، كما تكسر بعد القول ، ويجوز أن يكون أضر
القول بعد « فنادته » « فقالت إن الله » ، ويتقوي الكسر أن في حرف عبد
الله : « فنادته الملائكة يا زكريا إن الله » . وفتح « أن » على هذه القراءة لا يجوز
لأن « نادى » قد استوفى مفعوليه ، أحدهما الضمير والثاني المنادى ، فلا يتعدى
لثالث بحرف ولا بغير حرف ، فلا بدّ من الكسر ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء
عليه ، ولصحة معناه ، وقوة وجهه .

« ٢٧ » قوله : (يُبشِّرُك)^(٤) قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن ، إلا في
(قَبِيبٍ مُّبَشِّرُونَ) « الحجر ٥٤ » ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع :
في آل عمران موضعان وفي سبحان موضع وفي الكهف موضع وفي الشورى

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٤ ، وزاد المسير ٢٨١/١ ، وتفسير ابن كثير

٢٦٠/١ ، وتفسير النسفي ١٥٦/١

(٢) تكملة لازمة من : ص :

(٣) كتاب سيويه ١٦٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٢٣

(٤) سيأتي في سورة الإسراء الفقرة « ١٧ » .

موضع^(١) ، وشدّد ذلك الباقون ، غير أن أبا عمرو وابن كثير خفّفا الذي (١/٩٣) في الشورى خاصة . والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان ، يقال : بَشَّرَ يَبْشُرُ ، وبَشَّرَ يَبْشُرُ مبَشِّراً وبَشُوراً . وأنكر أبو حاتم التخفيف ، وقال : لا نعرف فيه أصلاً يعتمد عليه ، وهي لغة مشهورة . وأكثر ما وقع في القرآن ، ممّا أُجمع عليه التشديد نحو : (فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ) « الزمر ١٧ ، ١٨ » و (فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ) « يس ١١ » ومثله كثير بالتشديد ، وفيه لغة ثالثة وهي « أبشر » قال الله جلّ ذكره : (وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ) « قُصِّلَتْ ٣٠ »^(٢) .

« ٢٨ » قوله : (وَيُعَلِّمُهُ) « ٤٨ » قرأ نافع وعاصم بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : (إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكَ) أي : يبشرك بعيسى ، ويعلمه الكتاب . وأيضاً فإن قبله : (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) « ٤٧ » ، وقوله : (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا) ، فككته بلفظ الغيبة ، فجري « ويعلمه » على ذلك .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالنون أنه جملة على الإخبار لها من الله عن نفسه^(٣) أنه يعلمه الكتاب ، وحسن ذلك ، لأن قبله إخباراً من الله عن نفسه ، في قوله تعالى (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ)^(٤) .

« ٣١ » قوله : (أَتَىٰ أَخْلَقَ) « ٤٩ » قرأه نافع بالكسر ، وفتح الباقون . فمن فتح جعل الكلام متصلاً ، فأبدل « أن » من « آية » فصار التقدير : جئتكم بأني أخلق ، ف « أن » في موضع خفض ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو . ومن كسر جعل الكلام مستأنفاً ، مبتدأ به ، فكسر « أن » ، ويجوز أن تكون « أن »

(١) وهي على ترتيبها (٣٩٦ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٢ ، ٢٣) .

(٢) التبصرة ١/٥٩ - ب ، وادب الكاتب ٣٥٤ ، والقاموس المحيط «بشر» .

(٣) ص : «نفسه بنون العظمة» .

(٤) مرّ له نظير في سورة البقرة الفقرة «١٩١» وسيأتي في سورة النساء ،

الفقرة «٧٧» وانظر التبصرة ٥٩/ب ، والتيسير ٨٨ ، والحجة في القراءات السبع

٨٥ ، وزاد المسير ٣٩١/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٦٤/١ ، وتفسير النسفي ١٥٨/١

وما بعدها تفسيراً لما قبلها ، فيكون في المعنى بمنزلة من فتح ، وأبدل من « آية » وتكون بمنزلة قوله : (وَعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا) ثم فَسَّرَ الوَعْدَ فقال : (لهم مَغْفِرَةٌ) « المائدة ٩ » ، وبمنزلة قوله : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ) ، ثم فَسَّرَ التمثيل بينهما فقال : (خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ) « آل عمران ٥٩ » ، والاختيار الفتح ، لاجتماع القراء عليه ، ولصحة معناه^(١) .

« ٣٢ » قوله : (طَيْرًا) قرأ نافع بألف ومثله في المائدة^(٢) ، وقرأهما

الباقون بغير ألف .

« ٣٣ » وحجة من قرأه بغير ألف أنه رده على قوله : (كهية الطير) ، ولم

يقل : كهية الطائر ، فأجرى الآخر على لفظ الأول ، ومعناه الجمع .

« ٣٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على التوحيد : (فأنفخ) في الواحد

منها فيكون طائراً ، على تقدير : فيكون ما أنفخ فيه طائراً ، أو فيكون ما أخلقه طائراً ، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائراً^(٣) .

« ٣٥ » قوله : (فيؤفقيهم)^(٤) قرأه حفص بالياء ، وقرأ الباؤون بالنون .

« ٣٦ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ولأن

قبله إخباراً عنه ، وأيضاً في قوله : (فأعدّ بهم) « ٥٦ » « ٩٣ / ب » . والنون

في الإخبار كالهزمة في الإخبار ، وأيضاً فإن بعده إخباراً أيضاً في قوله : (تتلوه)

« ٥٨ » فحمل الكلام على نظام واحد أوسطه كأوله وآخره ، وهو الاختيار ،

لإجماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من تطابق الكلام وتجانسه .

« ٣٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه حملته أيضاً على ما قبله من لفظ الغيبة ، في

قوله : (إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك) « ٥٥ »^(٥) .

(١) معاني القرآن ٢١٦/١ ، وتفسير الطبري ٤٣٨/٦ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/١٩ ، والنشر ٢/٢٣٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٥/ب .

(٢) هو الحرف (آ ١١٠) ، وانظره في السورة المذكورة ، الفقرة «٤٢» .

(٣) زاد المسير ٣٩٢/١ ، وتفسير النسفي ١/١٥٩

(٤) سيأتي في سورة الأحقاف الفقرة «٧» .

(٥) زاد المسير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١/١٦٠

« ٣٨ » قوله : (هَاتِم)^(١) قرأ قنبل بهمزة مفتوحة ، من غير مدّ ، وقرأ نافع وأبو عمرو بالمدّ ، من غير همز ، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز ، لكن البزّي أنقص مدّاً من غيره .

« ٣٩ » والحجة في قراءة قنبل أن أصله عنده « أأتم » بهزتين مفتوحتين ، ثم أبدل من الهمزة الأولى « هاء » كما قالوا : أرقت الماء وهرّقت ، وترك الثانية على تحقيقها .

« ٤٠ » وحجة من مدّ بغير همز أن أصله عنده « أأتم » بهزتين مفتوحتين ثم أبدل من الأولى « هاء » ، وليّن الثانية بين بين ، فأدخل بين الهاء والهمزة الملية ألفاً [على مذهب قالون وأبي عمرو ، وعلى مذهب ورش لا يدخل بينهما ألفاً إلا]^(٢) على رواية ورش عنه ، قد ذكرناها^(٣) . وفعل أبو عمرو وقالون ذلك للفصل بين الهمزتين ، لأن الأولى مقدره منوية ، كما فعل في « أئذا ، وأئنا » ، وكما أدخلت الألف بين النونات في « اخشينان » ، إذا أمرت جماعة المؤنث ، وحسن إدخال الألف ، وإن كانت الهمزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل في حكم المبدل منه ، فالأصل منوي مراد ، ألا ترى أنك لو سميت بـ « هريق » لم تصرفه ، كما لا تصرف مع الهمزة ، فالحكم للأصل وقد قال الأخفش ، لو سميت رجلاً بـ « أصيلا » لم تصرفه ، لأن اللام في حكم النون ، التي اللام بدل منها ، فهو^(٤) كـ « عثمان » والنون مقدره منوية لأنه الأصل ، فكذلك هذا ، لما كانت الهمزة هي الأصل ، جرى الحكم على الأصل ، فأدخلت بين الهاء وهمزة بين بين ألفاً ، كما تفعل مع الهمزة ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون أصله « أأتم » دخلت عليه « ها » التي للتبسيه ، ثم خففت همزة « أأتم » بين بين ، فعلى هذا القول يترك مدّه أبو عمرو ، في رواية الرّقيقين ، والحلواني عن قالون ، لأنها كلمتان ، وحسن

(١) سيأتي في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين « ٧ ، ٨ » .

(٤) لفظ « فهو » سقط من : ص .

تخفيف همزة « أتم » بعد ألف « ها » لأن الألف يقع بعدها الساكن ، فأحرى أن يقع بعدها ما يقرب من الساكن ، وهو همزة بين بين . ولا يحسن أن يقدر البدل في الهمزة الثانية ، في قراءة ورش ، لثلا يجتمع ألفان ، على أن يجعلها هاء ، دخلت على « أتم » . فإن قدّرتَ الهاء بدلا جاز أن تقدر لورش البدل في الثانية : كما جاز ذلك له في « أنذرتهم » ونحوه ، وبين بين أقوى في العربية^(١) . في ذلك كلكه (٩٤/أ) لورش .

« ٤١ » وحجة من قرأ بالمد والهمز أن أصله عنده « أتم » دخلت عليه «ها» التي للتنبيه ، وبقيت همزة « أتم » محققة ، [على أصلها ، ولا يمدّها البزي لأنها من كلمتين ، ويجوز أن يكون أصله]^(٢) « أأنتم » بهمزين محققين ، بينهما ألف ، للفصل بين الهمزتين ، ثم يبدل من الهمزة الأولى « ها » ، فتصل ألف الفصل بالهاء ، وفيه بعد ، إن حُمِلت قراءة البزّي على هذا ، لأنه ليس من أصله أن يدخل بين الهمزتين ألفاً . والوجه الأول أولى بقراءة البزّي ، وعلى ذلك تحمّل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد^(٣) يدخل بين الهمزتين ألفاً ، في غير هذا ، فيجوز أن يحمل هذا على أصله في غيره ، فتحمل قراءته على الوجه الثاني . والاختيار ما عليه الجماعة ، من المدّ والهمز ، وهو وجه الكلام وعليه للمعنى^(٤) .

« ٤٢ » قوله : (أن يؤتى) قرأه ابن كثير بالمدّ ، ولم يمدّ الباقون .
« ٤٣ » وحجة من مدّه أنه أدخل ألف الاستفهام على « أن » ، ليؤكد الإنكار الذي قالوه ، بأنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا ، لأن علماء اليهود قالت لعامتهم : لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك : أزيد

(١) ب : « والعربية » وتصويبه من : ص .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ٤٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٦٣/١ ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١ .

ضربته ، والخبر محذوف ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون أو تقرأون ، ونحوه ، أي : لا تصدقوا بذلك . ويحسن أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز في قولك : أزيداً ضربته ، فهو أقوى في العربية ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لأنك عنه تستفهم . لست تستفهم عن شخص زيد إنما تستفهم عن الفعل ، هل وقع زيد . فالفعل : مع حرف الاستفهام مضمر ، فهو أولى بالعمل ، فيجب أن يختار النصب ، ومثله الأمر والنهي وشبهه ، مما^(١) هو أولى بالفعل ، ويكون الإضمار بين الألف وبين الفعل ، تقديره : أتقرون أن يؤتى ، أو أتشيعون ذلك ، أو أتذكرون ذلك ، ونحوه .

« ٤٤ » وحجة من لم يمدّ أن النفي الأول ، دلّ على إنكارهم في قولهم : ولا تؤمنوا فالمعنى أن علماء اليهود قالت لهم : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع جر على قول الخليل بالخافض المحذوف ، وفي موضع نصب على قول غيره ، لعدم الخافض ، تقديره : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، واللام في « لمن » متعلقة بـ « تؤمنوا » ، على أن تحمل « تؤمنوا » على معنى : تقروا ، فيتعدى إلى مفعولين بحرفين ، فإن لم تقدر ذلك لم تتعلق اللام بـ « تؤمنوا » ، لأنه لا يتعدى إلى مفعولين بحرفين ، ويتعدى « تقرون »^(٢) بحرفين ، تقول : أقررت لزيد بسال ، ولا تقول ذلك في « تؤمنوا » إلا على أن تجعله (٩٤/ب) بمعنى « تقروا » . والاختيار ترك المدّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة ألف ، لأن « لا » تعني عن الألف^(٣) .



- (١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .
 (٢) قوله : « بحرفين ... تقرون » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
 (٣) التيسير ٨٩ ، والنشر ٣٦١/١ ، والحجة في القراءات السبع ٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٨ ، وزاد المسير ٤٠٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٣/١ ، وتفسير مشكل إمراب القرآن ٣٦/ب .

الهاء المتصلة بالفعل المجزوم^(١)

« ٤٥ » قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة : (يؤدّه إليك ، ولا يؤدّه إليك) و (يؤتّه منها) في موضعين في هذه السورة . وفي النساء (ثوكتّه وتصلّه) وفي الشورى : (تؤتّه منها) بإسكان الهاء في السبعة^(٢) ، وقرأ ذلك قالون بكسر الهاء ، من غير ياء ، وقرأ الباقر بصلة الهاء بياء في الوصل^(٣) .

« ٤٦ » وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حذفت الياء ، التي قبل الهاء فيها للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحكت محلّها فأسكنت ، كما تسكن لام الفعل للجزم ، ألا ترى أنهم قد قالوا : لم يقرّ فلان القرآن ، فحذفوا حركة الهمزة للجزم ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفاً ، لافتتاح ما قبلها ، ثم حذفوا أيضاً الألف للجزم ، كذلك حذفوا الياء قبل الهاء للجزم ، وأسكنوا الهاء للجزم ، إذ حكت محلّ الفعل ، وليست هذه العلة بالقوية .

« ٤٧ » وفيه علة أخرى ، وذلك أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها ، فيقولون : ضربته ضرباً شديداً ، يحذفون صلتها ، ويسكنونها^(٤) ، كما يفعلون بميم الجمع في « أتم ، وعليكم » يحذفون صلتها ، ويسكنونها ، وهو الأكثر في الميم . فالهاء إضمار ، والميم إضمار ، فجزياً مجرى واحداً ، في جواز الإنكار وحذف الصلة ، وهو في الميم كثير ، وعليه جماعة القراء في الميم . وقد

(١) تقدم الكلام على وصل الهاء في «باب علل هاء الكناية» ، وسيأتي الكلام عليه في سورة الزلزلة .

(٢) الأحرف على ترتيبها هي في سورة آل عمران (٧٥ آ ، ١٤٥) ، وفي النساء (١١٥ آ) وفي الشورى (٢٠ آ) .

(٣) التبصرة ٥٩/ب - ١/٦٠ ، والنشر ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الامصار ١/١٩ - ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢

(٤) ب : «ويسكنون» والتوجيه من : ص .

كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم ، لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر^(١) ، وصلة الهاء إنما هي تقوية . فإذا حُسن حذف ما هو أصل ، فحذف ما هو غير أصل أقوى ، لكن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي ، وذلك لضعف الهاء وخفائها ، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة . فإذا حذفوا الحرف ، وحذفوا الحركة عظم الضعف وتأكد ، وهذا الوجه ، في إسكان هذه الهاء ، أقوى من الأول على ضعفه أيضاً .

« ٤٨ » ووجه القراءة بالكسر ، من غير ياء ، أنه أجري على أصله ، قبل الجزم . وذلك أن أصله كله أن يكون ياء ، قبل الهاء ، وهي لام الفعل ، وياء بعدها ، بدلا من واو دخلت للتقوية ، نحو: نُؤْتِيهِ وَنُصَلِّيهِ . فلما كانت الهاء حرفاً ، لم تحجز بين الياءين (٩٥/أ) الساكتين ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكتين وبقيت الهاء مكسورة ، ثم حذفت [الياء]^(٢) التي قبل الهاء للجزم ، فبقيت الهاء مكسورة على ما كانت عليه قبل الحذف ، وهذه علة حسنة لا داخله فيها .

« ٤٩ » وحجة من وصل الهاء بياء أنه أتى بالهاء ، مع تقويتها على الأصل . وأيضاً فإنه لما زالت الياء ، التي قبل الهاء ، التي من أجلها تحذف الياء التي بعد الهاء عند سيبويه ، أبقى الياء التي بعد الهاء ، إذ لا علة في اللفظ ، توجب حذفها ، وهذا هو الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، وهو الأصل ، وإذ لا علة في اللفظ ، توجب حذف الياء التي بعد الهاء .

« ٥٠ » قوله : (ولا يأمرمكم) قرأه عاصم وحمزة وابن عامر بالنصب ، ورفع الباقون .

« ٥١ » وحجة من نصبه أنه عطفه على (أن يؤتبه) « ٧٩ » . ففي « يأمرمكم » ضمير « بشر » المتقدم الذكر ، والمراد به النبي عليه السلام .

(١) ص : « أصل من الاسم المضمر » .

(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

وذلك أن اليهود قالت للنبي : أتريد يا محمد أن تتخذك رباً . فأنزل الله جلّ ذكره : (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لّي من دون الله - ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) .

« ٥٢ » وحجة من رفع أنه قطعه ممّا قبله ، ففيه ضمير اسم الله جلّ ذكره ، والمعنى : أنه ابتداء الكلام فقال : ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، رداً لقولهم للنبي : أتريد أن تتخذك رباً . ويثبوتُ الرفع على القطع أن في حرف عبد الله : « ولن يأمركم » فهذا يدلّ على الاستثناف . والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في « يأمركم »^(١) .

« ٥٣ » قوله : (تعلّمون الكتاب) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم التاء ، وكسر اللام ، مشدّداً من التعليم ، وقرأ الباقون بفتح التاء [واللام مفتوحة]^(٢) مخففاً من العلم .

« ٥٤ » وحجة من شدّد أن التعليم إنما هو من^(٣) العلم ، لأن كل معلم عالم بما يعلم ، وليس كل عالم بشيء معلماً . فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم . والتخفيف إنما يدلّ على العلم فقط . فالتعليم^(٤) أبلغ وأمدح .

« ٥٥ » وحجة من خفّف أنه حملة على ما بعده ، من قوله : (تدرسون) مخفّفاً ، ولم يقل « تدرسون » ، وكل من درس علّم ، وليس كل من درس علّم^(٥) . فحمل الفعلين على معنى واحد أليق ، وأحسن في المطابقة والمجانسة^(٦) .

« ٥٦ » قوله : (لما آتيتكم) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون ، وقرأ نافع « آتيناكم » بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد .

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٧ ، وزاد المسير ١/٤١٤ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/١ ، وتفسير النسفي ١/١٦٤ ، وكتاب سيبويه ١/٥٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٧ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « ابلغ من العلم » .

(٤) ب : « فالعلم » وما في : « ص » وجهه .

(٥) ب : « وليس كل من علم درس » ووجهه ما في : ص .

(٦) التبصرة ١/٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/ب ، وتفسير

« ٥٧ » وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام جر ، وعلّق اللام بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لهذا (٩٥/ب) الأمر ، لأن من أوتي الحكمة يؤخذ عليه الميثاق ، لما أوتوه من الحكمة ، لأنهم الخيار من الناس ، و « ما » بمعنى الذي .

« ٥٨ » وحجة من فتح اللام أنه جعل اللام لام الابتداء [وما بمعنى الابتداء وجعل اللام]^(١) جواباً لما هو في معنى القسم ، لأن أخذ الميثاق بالإيمان يكون ، فهو في معنى القسم . فاللام جوابه ، كما تقول : والله لزيد خير من عمرو ، وخبر الابتداء « لتؤمنن به » ، والعائد على « ما » هاء محذوفة من « آيتكم » ، أي : آيتكموه . أي : أخذ الله الميثاق على النبيين للذي آيتكموه ، من كتاب وحكمة . ويجوز أن تكون « ما في هذه القراءة للشرط ، فتكون في موضع نصب بـ « آيتكم » ، و « جاءكم » في موضع جزم عطف على « آيتكم » . وتكون اللام لام التوطئة للقسم . ويجوز حذفها وإثباتها ، كما قال : (وإن لم يَنْتَهوا) « المائدة ٧٣ » و (لئن لم ينته المنافقون) « الأحزاب ٦٠ » وتأتي لام القسم بعدها أبداً ، وإنما هي تنبّه أن جواب القسم قوله : (لتؤمنن به) . وقد فسرت هذه المسألة في « تفسير مشكل الإعراب » بأشبع من هذا . وفتح اللام هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة . وكذلك « آيتكم » بلفظ التوحيد ، لأن عليه الجماعة .

« ٥٩ » وحجة من قرأ : (آيتكم) على لفظ التوحيد أن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد . وكذلك إذا أظهر اسم الله لم يأت إلا بلفظ التوحيد ، لأنه واحد ، لا إله غيره ، فلما كان قبله لفظ التوحيد أتى الفعل على ذلك بالمضمر ، عقيب الظاهر ، يأتي مثله في توحيده وجمعه .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه حملة على معنى التعظيم والتفخيم وله نظائر في القرآن ، نحو قوله : (وآتيناه موسى الكتاب) « الإسراء ٢ » ، و (آتيناه الحكمة) « ص ٢٠ » ، و (آتيناهما الكتاب) « الصافات ١١٧ » ،

(١) تكملة لازمة من : ص .

« ٦١ » قوله : (يَبْغُونَ ، وإليه يَرْجِعُونَ) قرأ أبو عمرو وحفص « يَبْغُونَ » بالياء ، وقرأ حفص وحده « يَرْجِعُونَ » بالياء ، وقرأهما الباقران بالتاء .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب لهم ، أمر الله نبيّه أن يقول لهم : أفغيرَ دين الله تبغون أيها الكافرون ، وإليه ترجعون ، لأنهم كانوا ينكرون البعث ، ويتحلون غير دين الله ، فخطبوا بذلك على لسان النبي عليه السلام . ويؤكد القراءة بالتاء في « ترجعون » قوله : (إليه مرجعكم) « الأنعام ٦٠ » ، فالتاء كالکاف ، ولذلك عدل أبو عمرو إلى التاء في « ترجعون » ، وخالف فيها « يَبْغُونَ » .

« ٦٣ » وحجة (١/٩٦) من قرأ بالياء أنه جملة إخبارا عن مُغَيَّب ، لأنهم لم يكونوا بالحضرة . وأيضا فإن قبله ذكر مُغَيَّب ، في قوله : (فأولئك هم الفاسقون) « ٨٢ » وقوله : (فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ) فجرى الكلام الذي بعده على أوله في الغيبة^(١) ، وفي الكلام على القراءتين معنى التهديد^(٢) والوعيد^(٣) .

« ٦٤ » قوله : (حَجَّ البيت) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء وقرأ الباقران بالفتح ، وهما مصدران لـ [حَجَّ يحجُّ]^(٤) ، حكى سيبويه ، حَجَّ حَجَا بالكسر كـ : ذكر ذِكْرًا ، ويقال : حج حَجَا . والفتح أصل المصدر . وقيل :

(١) ب : « الغيب » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « الفرد » وتصويبه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨ ، وزاد المسير ١/١٦٦ ، وتفسير النسفي

(٤) تكملة موضحة من : ص .

الفتح المصدر ، والكسر الاسم . قال أبو زيد : الحِجَّةُ السنة ، والحِجَجُ السنون . قال الله : (ثَمَانِي حِجَجٍ) « القصص ٢٧ » ، وقيل : هما لغتان بمعنى^(١) .

« ٦٥ » قوله : (وما يَفْعَلُوا من خَيْرٍ فلن يُكْفَرُوا) قرأهما حفص وحزمة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقر بالتاء . والمشهور عن أبي عمرو التاء .

« ٦٦ » وحجة من قرأها بالتاء أنه رده على الخطاب الذي قبله في قوله : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) « ١١٠ » - وما تفعلوا من خير ، وأيضا فقد أجمعوا على الخطاب في قوله : (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) « الإسراء ٧ » وعلى قوله : (وما تنفقوا من خير يُوفَّ إليكم) « البقرة ٢٧٢ » ، وعلى قوله : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) « البقرة ١٩٧ » وهو كثير ، أتى على الخطاب ، فجرى هذا على ذلك .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه رده على لفظ الغيبة ، الذي هو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، وهو^(٢) قوله : (ومن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون . يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) « ١٣ ، ١٤ » - وما يفعلوا ، فذلك كله لفظ غيبة متصل به ، ليس بينهما حائل ، فذلك أولى به من الخطاب ، الذي بعده عنه . وأيضا فقد قال ابن مسعود وابن عباس : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقرؤوا بالياء ، ولولا أن^(٣) الجماعة على التاء ، لكان^(٤) الاختيار الياء ، لصحة معناها ، ولقربه من لفظ الغيبة ، واتصاله بألفاظ كلها للغائب^(٥) .

(١) التيسير ٩٠ ، وزاد المسير ٤٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٠ ، وتفسير النسفي ١٧٢/١ ، والقاموس المحيط « حجج » .

(٢) لفظ « وهو » سقط من : ص .

(٣) ب : « لان » وصوبته من : ص .

(٤) ب : « لكن » وتصويبه من : ص .

(٥) زاد المسير ٤٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي

« ٦٨ » قوله: (لا يَضْرِبْكُمْ) قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد ، وضَمَّ الضاد والراء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، والتخفيف ، والجزم ، وهما لغتان : ضَرَّه يَضْرَهُ ، وضارَه يَضِيرُهُ . وقال الله جل ذكره : (قالوا لا ضَيْرَ) « الشعراء ٥٠ » فهذا من : ضارَه يَضِيرُهُ . وقال : (ما لا يَضْرِبْكُمْ) « يونس ١٨ » فهذا من : ضره يضره . والتشديد كثير في الاستعمال (٩٦/ب) والقراءة ، والجزم على جواب الشرط ، والضم على إبتاع الضمِّ الضم ، وهو مجزوم أيضاً حكى النحويون : لم أَرِدْهَا ، بضمِّ الدال ، وهو مجزوم ، لكنه أتبع حركته الدال ، لما احتاج إلى تحريكها ، حركة ما قبلها ، وهو الراء ، كذلك فعل في الراء لما احتاج إلى تحريكها ، أتبعها ما قبلها ، وهو حركة الضاد . وقد قيل : إن ضمة الراء ، في قراءة من شدَّد ، إعراب ، والفعل مرفوع على إضمار الفاء ، وذلك قليل في الكلام . والاختيار التخفيف ، لخفته وأنها لغة موازية للتشديد ، لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو^(١) .

« ٦٩ » قوله : (مُتَزَلِّينَ) شدَّده ابن عامر ، وقرأه الباقون بالتخفيف . وهما لغتان . من شدَّده جعله من « نَزَلَ » ومن خفَّفه جعله من « أَنْزَلَ » . وفي التشديد معنى التكرير ، والتخفيف الاختيار لأن الجماعة عليه^(٢) .

« ٧٠ » قوله : (مُسَوِّمِينَ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو ، وفتح الباقون .

« ٧١ » وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة ، فأخبر عنهم أنهم سَوَّموا الخيل . والسَّوْمَةُ العلامة تكون في الشيء بلون يخالف لونه ليُعرف بها ، ويقوَّى ذلك أنه روي أن النبي عليه السلام قال يوم بدر : « سَوَّموا فإن

(١) زاد المسير ٤٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٧٨/١ ، وادب الكاتب ٣٧ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٩/ب ، والقاموس المحيط «ضر» .

(٢) ص : «لأن عليه الجماعة» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٨٩ ، وزاد المسير ٤٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٨٠/١ ، والنشر ٢٣٤/٢

الملائكة قد سَوِّمَتْ»^(١) فأضاف الفعل إلى الملائكة ، فدلّ ذلك على وجوب كسر الواو في « مسوِّمين » .

« ٧٢ » وحجة من فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم ، على معنى أن غيرهم من الملائكة سَوِّمَهُمْ . ويجوز أن يكون معنى مسوِّمين من قولك : سَوِّمْتَ الخيل ، أي أرسلتها ومنه السائمة . فالمعنى : بألف من الملائكة مرسلين . والاختيار الفتح ، لأن الجماعة عليه . وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور^(٢) .

« ٧٣ » قوله : (وسارِعوا) قرأه نافع وابن عامر بغير واو ، على الاستثناف والقطع ، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام بغير واو ، وهو مع الاستثناف ملتبس بما قبله ، لأن الضمائر غير مختلفة والمأمورين غير مختلفين . وقرأ الباقون بالواو ، على العطف على ما قبله ، من قوله : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) « ١٣٢ » . وسارعوا ، وهو عطف جملة على جملة ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة ، وأهل البصرة بالواو^(٣) .

« ٧٤ » قوله : (قَرَّحْ) قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف ، على أنها ألم الجراحات ، وقرأ الباقون بالفتح ، على أنها الجراحات بعينها (٩٧/أ) وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلفظين ك : الضَّعْف والضَّعْف ، والكَرْه والكَرْه . وقال الأخفش : هما مصدران لـ « قَرَّحَ قَرَّحاً وقَرَّحاً »^(٤) .

(١) راجع تفسير الطبري ١٨٦/٧ ، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٤٥٢/١ ، وذكر ابن كثير حديثاً بمعناه ٤٠٢/١ ، ومؤلف المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ .

(٢) التبصرة ٦٠/ب ، وتفسير غريب القرآن ١٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٢/١ ، والقاموس المحيط «سوم» .

(٣) كان يجب أن يضيف إلى هذه المصاحف مصاحف أهل مكة أيضاً ، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٩١/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/ب ، وزاد المسير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٨٢/١ .

(٤) زاد المسير ٤٦٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٨/١ ، وتفسير النسفي ١٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، والقاموس المحيط «قرح» .

« ٧٥ » قوله : (وكأين)^(١) قرأه ابن كثير همزة مكسورة ، بين النون والألف ، من غير ياء على وزن « وكاعن » ، ولا بدّ من المد ، وقرأ الباقون همزة مفتوحة بعد الكاف ، وبياء مشددة مكسورة على وزن « كعين » .

« ٧٦ » ووجه قراءة ابن كثير فيه إشكال ، وذلك أن الأصل فيه « كأي » بكاف دخلت على « أي » ، لكن كثر استعمالها بمعنى « كم » التي للتكثير ، فجعلت كلمة واحدة ، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة ، فقلبت الياء المشددة المكسورة في موضع الهمزة ، ورمدت الهمزة في موضع الياء ، فصارت « كَيْئِن » مثل « كَيْعِن » ، فحذفت الياء الثانية استخفافاً ، كما حذفت في « كَيْئونة » وأصله « كَيْئونة » فصارت بعد الحذف « كَيْئِن » على وزن « فيعل » فأبدلت من الياء الساكنة ألف ، كما أبدلوا في « آية » وأصلها عند جماعة [النحويين]^(٢) « آيَة » وهو مذهب سيويه ، وكما قالوا : طائي ، والأصل « طيي » بياءين مشدتين ، لأنه ينسب إلى « طي » ، لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفاً ، ف وقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة ، فأبدلوا منها همزة ، كما فعلوا بـ « سقاء وكساء » بل الهمزة فيهما ، وفي نحوهما ، بدل من ياء ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار بعد القلب والبدل « كأين » كـ « فاعل » من الكون ، وأصل النون تنوين ، دخل على « أي » ، لكن لما دخله القلب والبدل ، وجعل كلمة واحدة بمعنى « كم » ، صار التنوين كالنون الأصلية ، كما قالوا : لدنْ غُدوةٌ ، فنصبوا ، جعلوا النون كالتنوين ، الذي لا يكون مع إثباته الخفض . فالوجه أن يوقف^(٣) عليه بالنون^(٤) ، لما ذكرنا ، ولأنها نون في المصحف . وقد حكى عن الخليل أنه قال في قراءة ابن كثير : إن الأصل كأي ، ثم قدمت إحدى الياءين في موضع

(١) سيأتي ذكره في سورة الحج ، الفقرة « ١٦ » ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : « يقف » وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : « بالتنوين » ورجحت ما في : ص .

الهمزة ، فتحركت بالفتح ، كما كانت حركة الهمزة فقلبت ألفا ، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة^(١) ، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة ، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين متطرقة ، فزالَت حركتها ، كما تذهب من « قاض » في الرفع والخفض ، فبقى الياء ساكنة ، والتنوين ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فتصير كـ « فاعل » من : جاء وشاء (٩٧/ب) تقول : جاء وشاء في الرفع والخفض كـ « قاض وعال » ، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون . وقد روي ذلك عن أبي عمرو ، والعمل على الوقف عليه بالنون ، في جميع القراءات ، اتباعا لخط المصحف . وقد قيل : قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من « الكون » ، وهو بعيد في المعنى ، لأنه لا يدل على « كم » . وأيضا فإن بعده « من » لازمة له ، و « من » لا تصحب « كأن » ولا تلزمها . وأيضا فإنه ، لو كان فاعلا من الكون ، لأُعرِب ، ولم يبق على السكون .

« ٧٧ » ووجه القراءة بتشديد الياء ، وتقديم الهمزة ، أنها « أي » دخلت عليها كاف التشبيه ، وكثر استعمالها بمعنى « كم » ، فجعلت كلمة واحدة ، وجعل التنوين نونا أصلية ، فوقف عليها بالنون . وقد كان قياسا أن يوقف بغير نون ، كما يوقف على « أي » حيث وقعت . و « كآين » في القراءتين في موضع رفع بالابتداء ، و « قتل معه رببّيون » [الخبر إلا أن تجعل « قتل معه رببّيون »]^(٢) صفة لـ « نبي » ، فتضمر خبرا لـ « كآين » ، وتقديره : وكآين من نبي هذه صفته في الدنيا أو مضى ، ونحو ذلك من الإضمار ، وليس للتشبيه^(٣) في الآية لـ « كآين » معنى ، لأن الكاف قد جعلت مع أيّ كلمة واحدة ، وثقلت عن معنى التشبيه إلى معنى « كم » التي للتكثير ولزمتها « من »^(٤) .

(١) قوله : « كما كانت الياء ساكنة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : « في التشبيه » .

(٤) معاني القرآن ١/٢٢٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٨٥ ، وتفسير غريب

القرآن ١١٣ ، وزاد المسير ١/٤٧١ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٠ ، وتفسير النسفي

١/١٨٦ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٠/ب .

« ٧٨ » قوله : (قاتلَ معه) قرأه الكوفيون وابن عامر بألف ، مِن القتال ،

وقراه الباقون « قتل » ، من القتل .

« ٧٩ » ووجه القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون قد

أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي عليه السلام ، ويكون « معه ربيون »

ابتداءً وخبراً ، وترفع « ربيون » بالظرف ، والجملة صفة لـ « نبي »

في الموضوعين . ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضمر

في « قاتل » ، والهاء في « معه » تعود على ذلك المضمر ، وإذا جعلته

صفة لـ « نبي » كانت تعود على « نبي » ، ودلّ المعنى على أن

« الربيين » قاتلوا أيضاً مع^(١) قتال النبي ، وحسن ذلك لما روي عن الحسن

وغيره أنه قال : ما قتل نبي قطك في قتال . وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة

القتل إليه .

« ٨٠ » والوجه الثاني أن يكون قد أسند الفعل إلى « الربيين » دون

النبي ، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي ، فيكون « قاتل معه ربيون » صفة لـ « نبي »

و « ربيون » مرفوعون بفعلهم .

« ٨١ » ووجه القراءة بغير ألف أنه يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما أن يكون

(١/٩٨) فعلاً ، وما بعده صفة للنبي ، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله :

(أفان مات أو قتل) « ١٤٤ » فأخبر أن النبي قد يقتل ، وقد قال تعالى :

(ويقتلون النبيين) « البقرة ٦١ » ، وقال : (فلم تقتلون أنبياء الله)

« البقرة ٩١ » ، وهذا من قتل النبي في غير قتال ، فحمل ذلك على هذا المعنى ،

أنه قتل في غير قتال . وسياق الكلام في قوله : (فما وهنوا لما أصابهم في سبيل

الله) ، وقوله : « وثبتت أقدامنا » « ١٤٧ » يدلّ على أن القتل والقتال كان في

الحرب في سبيل الله .

« ٨٢ » والوجه الثاني أن « قتل » وما بعده صفة أيضاً للنبي^(٢) ، والفعل

مسند إلى « ربيين » ، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ « قتل » ، على المفعول ،

(١) لفظ «مع» سقط من : ص .

(٢) قوله : « والفعل مسند .. أيضاً للنبي » سقط من : ص ، بسبب انتقال

الذي لم "يسم" فاعله . وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء و « معه » الخبر ، أو مرفوعون بالظرف . والجملة في الوجهين صفة ل « نبي » ، وهذا الوجه يقويّه قول الحسن المذكور عنه . ويجوز ، على الوجه الأول ، أن يكون « معه ربيون » في موضع الحال من المضمر في « قتل » ، فتكون الهاء في « معه » ، تعود على الضمير في « قتل » ، ويعود إذا كان « معه ربيون » صفة ل « نبي » على « نبي » (١) .

« ٨٣ » قوله : (الرُعبَ) قرأه ابن عامر والكسائي بضم العين ، حيث وقع ، وأسكن الباقون ، وهما لغتان فاشيتان ك « السُّحَّتْ والسُّحَّتْ » (٢) .

« ٨٤ » قوله : (يغشى طائفة) قرأه (٣) حمزة والكسائي بالتاء والإمالة ، رداه على تأنيث « الأمنة » لأن من أجلها تغشوا ، فهي المقصودة بالغشيان لهم ، لأن الناعس لا يغشاه النعاس إلا ومعه أمنة . وقد تحدث الأمنة ولا نعاس معها ، فالأمنة أولى بإضافة الفعل إليها . وقد قدّمتنا علة الإمالة ، وقرأ الباقون بالياء والفتح ، حملوه على تذكير النعاس ، لأنه هو الذي غشيه ، ودليله قوله : (إذ يغشيكم النعاس) « الأفعال ١١ » فأضاف الفعل إلى النعاس ، وكان النعاس أولى بذلك ، لأنه أقرب إلى الفعل . وأيضا فإن المستعمل في الكلام أن يقال : غشيني النعاس إذا نفس ، ولا يقال غشيتني الأمنة . وأيضا فإن النعاس بدل من الأمنة ، فكأن الأمنة محذوفة من الكلام ، لقيام المبدل منها مقامها ، وهو الاختيار ، لما ذكرنا من العلة ، ولأن الجماعة على الياء (٤) .

(١) تفسير الطبري ٢٦٤/٧ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤١ .

(٢) التيسير ٩١ ، والنشر ٢/٢٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٠ ، وزاد المسير ١/٤٧٤ ، وتفسير النسفي ١/١٨٧ .

(٣) ص : « قرأ » .

(٤) زاد المسير ١/٤٨٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٨ ، وتفسير النسفي .

« ٨٥ » قوله : (قل إن الأمر لله) قرأ أبو عمرو « كله » بالرفع على الابتداء ، و « لله » الخبر ، والجملة خبر « إن » ، وحسن أن يكون « كل » ابتداء ، وهي ممتا يثوكد بها ، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد ، إذ تقع (٩٨/ب) فاعلة ومفعولة ومجرورة ، كسائر الأسماء ، ولا يكون شيء من ذلك في « أجمعين » ، تقول : كلهم أثنائي ، ورأيت كل القوم ، ومررت بكل أصحابك . ولا يجوز ذلك في « أجمعين » ، فحسن أن تقع مبتدأة ، وقرأ الباقون بالنصب ، على التأكيد للأمر . ويجوز عند الأخفش أن يكون « كله » بدلا من الأمر ، و « الله » الخبر في الوجهين ، والنصب الاختيار ، للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » لأنها للإحاطة^(١) .

« ٨٦ » قوله : (بما تعملون بصير) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا) ، وقوله : (وقالوا لإخوانهم) ، وقوله : (حسرة في قلوبهم) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب الذي قبله ، في قوله : (لا تكونوا كالذين كفروا) ، فالضمير في « تعملون » للمؤمنين ، وهو في القراءة بالياء للكفار ، والقراءتان متعادلتان والتاء أحب إليّ لأن الأكثر عليه^(٢) .

« ٨٧ » قوله : (مِثْمَمٌ ، وَمِثْمَنَا)^(٣) قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بضم الميم ، غير أن حفصا ضمّ الميم في هذه السورة خاصة .

« ٨٨ » وحجة من ضمّ [الميم]^(٤) أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل

(١) زاد المسير ١/٤٨١ ، ومغني اللبيب ١٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٢ .

(٢) ص : «إليّ لإجماع أهل الحرمين وعاصم وأبي عمرو عليها» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٩١ ، وزاد المسير ١/٤٨٤ ، وتفسير النسفي ١/١٩٠ .

(٣) الحرف الثاني في سورة المؤمنون (٨٢ آ)

(٤) تكلمة موضحة من : ص .

« مات يموت » ك : قال يقول ، على : فعل يفعل ، منقول « فعل » منه إلى « فعل » بضم العين ، فضُمَّت فاء الفعل في الإخبار ، لتدل على الواو المحذوفة ، كما تقول : قُلت وطُئت ، فإذا كُسِر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة ، فأصله ضمّ أوله في الإخبار ، للدلالة على الواو .

« ٨٩ » وحجة من كسر الميم أنه حمله على لغة أتت فيه على « فعل ، يفعل » وذلك قليل في القياس ، أتى في المعتل كما أتى في السالم ، نحو : فضل يفضل ، وهو قليل أيضا في السالم ، فلما كان الماضي على « فعل » كسر أوله في الإخبار ، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر ، كما كسروا في « كُلت » ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ، ف « مِت » بالكسر كثير الاستعمال ، شاذ في القياس ، و « مُت » بالضم كثير الاستعمال ، غير شاذ في القياس ، فالضم هو الاختيار ، لما ذكرنا ، ولأن عليه جماعة من القراء ، وقد قيل : [إن]^(١) من كسر الميم أتى به على لغة (٩٩/أ) من قال : مات يمات ، مثل : دام يدام ، فهو : فعل يفعل ك : خاف يخاف ، لغة معروفة ، حكاها الكوفيون ، فتكسر الميم ، لتدل على أن عين الفعل مكسورة ، كما كسروا في : خُفت ، لذلك^(٢) .

« ٩٠ » قوله : (مِمَّا يَجْمَعُونَ) قرأه حفص بالياء ، على أنه حمله على لفظ الغيبة ، على معنى : لمغفرة من الله لكم ورحمة خير مما يجمع غيركم ، مِمَّن ترك القتال في سبيل الله لجمع الدنيا ، ولم يقاتل معكم ، وقرأ الباقر بالتاء ، ردوه على^(٣) الخطاب الذي قبله ، في قوله : (ولئن قُتِلتم في سبيل الله أو مُتّم) على معنى : لمغفرة من الله ورحمة خير مما تجتمعون من أعراض الدنيا لو بقيتم ، والتاء الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك ، ولا تنظام آخر الكلام بأوله^(٤) .

(١) تكملة موافقة من : ص .

(٢) التبصرة ١/٦١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢١/ب ، وادب الكاتب ٣٧٣ ، والقاموس المحيط «مات» .

(٣) ب : «إلى» ورجحت ما في : ص .

(٤) تفسير ابن كثير ١/١٩٤

« ٩١ » قوله : (أن يَغْلَّ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء ،
 وضم الغين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين .

« ٩٢ » وحجة من فتح الياء وضم الغين أنه نعى الغلول عن النبي ، وأضاف
 الفعل إليه ، ونفاه عنه أن يفعله ، وقد ثبت أن الغلول وقع من غيره ، فلا يحسن
 أن ينفي الغلول عن غيره ، لأنه أمر قد وقع ، وإنما ينفي الغلول [عنه]^(١) ، وهي
 الخيانة في المغانم . فالمعنى : ما كان لنبي أن يخجان من معه في الغنيمة . وقد نعى
 ابن عباس القراءة بضم الياء ، وقال : كيف لا يكون [له]^(٢) أن يغل ، وقد كان
 جائزاً أن يقتل ، قال الله : (ويقتلون الأنبياء) « آل عمران ١١٢ » قال : ولكن
 المنافقين اتهموا النبي في شيء فقد ، فأنزل الله : (وما كان لنبي أن يغتل) أي :
 يخون أمته في المغانم ، فنفى عنه الغلول . وروى معاذ بن جبل أن النبي عليه
 السلام كان يقرأه بفتح الياء . وبه قرأ ابن عباس .

« ٩٣ » وحجة من ضم الياء وفتح العين أنه حمل على النفي عن أصحاب
 النبي ، أن يخونوه في المغانم ، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك ، فدل على هذا
 المعنى قوله : (ومن يغلل يأت بما غلَّ يوم القيامة) فدل على أنه [كان في القوم
 غلول تنزيها للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له أن يكون أحد من أمته نسب
 إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون]^(١) ، فالمعنى : ما كان لنبي أن يخون في
 الغنائم ، قال جابر بن عبد الله : أنزلت يوم بدر هذه الآية^(٢) . قال : وكان ناس
 غلوا فأنزلت فيهم ، فلم يخونوا بعد ، وقيل : إن أصله « يغلل » أي : يخون ، أي :
 ما كان لنبي أن يخونه أصحابه ، لكن حذفت إحدى اللامات (٩٩/ب)
 استخفافاً . فالفعل على هذا منفي^(٤) عن النبي عليه السلام كالقراءة بفتح الياء ،

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : « الآيات » وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : « ناف » وما في « ص » أوضح .

ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة : ما كان لنبي أن ينسب إلى الغلول ، أي : لا يقال له : أغللت ، كقولك : أكفرت الرجل ، أي : نسبته إلى الكفر ، فيكون النفي أيضا عن النبي ، لا عن أصحابه ، ويجوز أن يكون المعنى : ما كان لنبي أن يوجد غالاً ، كقولك : أحمدت الرجل ، [أي : (١)] وجدته محموداً ، فيكون النفي أيضا عن النبي عليه السلام . والاختيار ضم الياء ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأن فيه تنزيها للنبي وتعظيما له ، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول ، بل هم المخطئون المذنبون (٢) .

« ٩٤ » قوله : (ولا تحسبن الذين قتلوا) (٣) قرأه ابن عامر بالتشديد ، على التكرير [لأن المقتولين كثر والتشديد للتكرير] (٤) ، وقرأه الباقر بالتخفيف ، لأن التخفيف للتقليل والتكرير ، فهو كالتشديد في أحد وجهيه ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه . ومثله في العلة الذي قبله ، وهو قوله : (لو أطاعونا ما قتلوا) « ١٦٨ » قرأه هشام بالتشديد ، وخفف الباقر (٥) .

« ٩٥ » قوله (وأن الله لا يضيع) قرأه الكسائي بكسر الهمزة ، على الابتداء والاستئناف ، وهو مع ذلك (٦) متعلق بالأول ، لأنه إذا لم يضعه فهو واصل

(١) تكلمة مناسبة من : ص .

(٢) كل ماجاء من آثار في الكلام على هذه الآية راجعة في تفسير ابن كثير ٤٢١/١ ، وزاد المسير ٤٨٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ، وتفسير النسفي ١٩١/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٢ .

(٣) سيأتي ذكره في سورة الأنعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ٢٨ » ، وسورة الحج ، الفقرة « ١٦ » .

(٤) تكلمة لازمة من : ص .

(٥) ص : « وقرأ الباقر بالتخفيف » ، انظر الحجة في القراءات السبع ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٢ ، وزاد المسير ٤٩٩/١ ، وتفسير ابن

كثير ٤٢٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٤/١ ، والنشر ٢٣٥/٢

(٦) قوله : « مع ذلك » سقط من : ص .

أجره إليهم ، وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على « بنعمة » أي : يستبشرون بالنعمة والفضل ، وبأن الله لا يضيع الأجر . ف « أن » في موضع نصب ، بحذف الخافض ، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفاً^(١) .

« ٩٦ » قوله : (يَحْزَنُ ، وَلِيَحْزُنَ)^(٢) وشبهه ، قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، حيث وقع ، إلا في موضع واحد ، فإنه فتح الياء فيه ، وضمّ الزاي كالجماعة ، وهو قوله : (لا يَحْزُنُهُمُ الْفِرْعُ الْأَكْبَرُ) « الأنبياء ١٠٣ » ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضمّ الزاي في جميع القرآن ، وهما لغتان ، حكى سيبويه : أحزنت الرجل ، إذا جعلته حزينا ، فضمّت الياء في المستقبل ، لأنه رباعي . ويقال : حَزَنَ الرجل يَحْزَنُ ، لغة . وحزَنَ يحزَنُ لغة . ومنه قوله : (ولا هم يحزنون) « البقرة ٣٨ » ، ويقال : حزّته ، جعلت فيه حزنا ، كما تقول : كحلّته ، جعلت فيه كحلا . وخصّ نافع الموضع المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين ، والقراءتان متساويتان ، وما عليه الجماعة ، من فتح الياء ، وضمّ الزاي ، أحب إليّ ، لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها^(٣) .

« ٩٧ » قوله : (ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) قرأه حمزة بالتاء ، وقرأ

الباقون بالياء .

ووجه القراءة بالياء أنه أسند الفعل إلى « الذين كفروا » ، فهم الفاعلون ، وكان ذلك أولى ، لتقدّم ذكرهم قبل الآية . وقوله : (إنّما نُملي) يسدّ مسد مفعولي حسب . و « ما » في « إنّما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نُملي » ، لأنه صلة الذي . ولك أن تجعل « ما » وما بعدها مصدرا ، فلا

(١) ص : « ويجوز أن يكون في موضع خفض على إعمال الخافض محذوفاً » ،

انظر زاد المسير ٥٠٢/١

(٢) سيأتي ذكره في سورة الأنعام الفقرة « ١٤ » ، والحرف الآخر في سورة

المجادلة (١٠٦)

(٣) زاد المسير ٥٠٧/١ ، وتفسير النسفي ١٩٦/١ ، والنشر ٢٣٦/٢ ، وكتاب

سبويه ٢٧٩/٢ ، وادب الكاتب ٣٥٤

تقدّر حذف هاء ، والتقدير : ولا يحسن الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم . وإن شئت كان التقدير : ولا يحسن الذين كفروا أن الإملاء خير لهم .

« ٩٨ » ووجه القراءة بالتاء أنه جعل الفعل خطاباً للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين كفروا » مفعول أول « يحسب » و « إنما » (١٠٠/أ) وما بعدها بدل من « الذين » ، في موضع نصب ، فيسدّ مسدّ المفعولين ، كما يسدّ لو لم يكن بدلاً^(١) ، و « ما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم ، فيؤول التقدير : إذا حذف المبدل منه ، إلى : ولا تحسبن يا محمد أن الذي نملي للذين كفروا خير لهم ، ولا تحسبن ، أن تجعل « ما » والفعل مصدرًا ، على هذه القراءة ، لأن المفعول الثاني ، في هذا الباب ، هو الأول في المعنى . والإملاء غير الذين كفروا ، إلا أن تقدّر مع المفعول الأول حذف مضاف ، هو الإملاء ، في المعنى . فيكون التقدير : ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم ، أو تضرر « حال الذين كفروا » ، أو « أمر الذين كفروا » ، ونحوه ، مما يكون الإملاء خيراً لهم فيه . ويجوز ، في القراءة بالياء ، أن يكون الفعل للنبي كالتاء ، على تقدير : ولا يحسبن محمد الذين كفروا أنما نملي لهم ، فتكون القراءة تان بمعنى واحد^(٢) .

« ٩٩ » قوله : (ولا يحسبن الذين يبخلون) قرأه حمزة وحده^(٣) بالتاء كالأول ، وقرأ الباقون بالياء كالأول .

« ١٠٠ » ووجه القراءة بالياء أنه أضيف الفعل إلى ما بعده ، وهم « الذين

(١) ب : « لو لم يكون بدلاً » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٢/ب . وزاد

المسير ٥٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/ب .

(٣) لفظ « وحده » سقط من : ص .

يخلون » ، فهم الفاعلون ، ورد الفعل على ما قبله من الغيبة ، في قوله : (ولا يحسبن الذين كفروا) ، والمفعول الأول لـ « يحسب » محذوف . والتقدير : ولا يحسبن الذين يخلون البخل خيراً لهم ، فحذف البخل للدلالة « يخلون » عليه . ويجوز أن يكون الفعل للنبي عليه السلام على معنى : ولا يحسبن محمد الذين يخلون ، على حذف مضاف أيضاً ، أي : ولا يحسبن محمد بخل الذين يخلون هو خير لهم .

« ١٠١ » ووجه القراءة بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين يخلون » مفعول بهم أول ، على تقدير حذف مضاف ، أي : بخل الذين ، ولا بدّ من الإضمار في القراءتين جميعاً ، ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، لأن « الذين » غير خبر ، ولا بدّ من إضمار شيء يكون هو خبراً في المعنى والنفي إنما وقع على أن البخل ليس هو « خيراً » لهم و « خيراً » هو المفعول الثاني ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب^(١) .

« ١٠٢ » قوله : (ولا تحسبنّ الذين يفرحون) قرأه الكوفيون بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ١٠٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » ف « الذين » فاعلون ، ولم يعدّ « يحسبن » إلى شيء . وقد كره ذلك الأخفش ، لأن تعديته أعظم في الفائدة ، لكن من قرأ (١٠٠/ب) « فلا يحسبنهم » بالياء ، وقرأ : « لا يحسبن الذين يفرحون » بالياء أيضاً ، يجوز أن يكون قد أبدل « فلا يحسبنهم » من « لا يحسبن الذين يفرحون » ، وقد تعدّى « فلا يحسبنهم » إلى مفعولين ، فاستغنى بذلك عن تعدّي « ولا يحسبن » ، لأن المبدل منه قام مقامه في التعدّي ، ولا تمنع الفاء البدل ، لأنها زائدة ، ولأنها ليست العاطفة ، وليست التي تدخل في جواب [الشرط]^(٢) ، فهي زائدة . فأما من قرأ الثاني

(١) كتاب سيبويه ٤٦٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٣ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

بالتاء والأول بالياء فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف فاعلهما ، ومجازه أنه لم يعد الفعل الأول إلى شيء ، كما تقول : حسبت وعلمت وظننت ، فتخبر أنه كان منك حسابان وعلم وظن ، ولا تخبر على من وقع ذلك . فالكلام فيه فائدة ، وإن لم تعدّه ، لكن الفائدة مع التعدّي أعظم وأبين ، وحسن تركّ تعدّي الأول في هذا ، لدلالة تعدّي الثاني على ذلك ، وهو : (فلا تحسبنهم بمفازة) وكأن مفعولي الأول حذفاً لدلالة مفعولي الثاني على ذلك ، وتقديره : لا يحسبن الذين يفرحون بما أوتوا ، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ، بمفازة من العذاب ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ثم حذف الأول ، لدلالة الثاني عليه (١) .

« ١٠٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أضاف الفعل إلى النبي عليه السلام ، فجرى على المخاطبة ، و « الذين يفرحون » مفعول أول ل « حسب » ، وحذف الثاني ، لدلالة ما بعده عليه ، وهو قوله : (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله : « بمفازة من العذاب » ، الذي بعد « تحسبنهم » يتراد به التقديم ، ويكون مفعول « تحسبنهم » محذوفاً ، لدلالة الأول عليه ، كما تقول : ظننت زيدا ذاهبا ، وظننت عمرا ، ويحسن أن يكون « تحسبنهم » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، بدلا من « لا تحسبن » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، لاتفاق الفاعلين ، والفاء زائدة على ما ذكرنا ، فإذا حسن البدل فمفعولا « تحسبنهم » هما مفعولا « لا تحسبن » لأن المبدل منه كأنه لم يذكر . فأما من قرأ « لا تحسبن » بالتاء قرأ « فلا يحسبنهم » بالياء ، فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف الفاعلين ، ولكن لا بدّ من حذف مفعولي « لا يحسبن » ، لدلالة مفعولي « فلا تحسبنهم » على ذلك . ويكون « بمفازة من العذاب » هو المفعول الثاني ، لقوله : (لا يحسبن الذين يفرحون) ويكون المفعول الثاني لقوله : (فلا تحسبنهم) محذوفاً ، لدلالة الأول عليه .

« ١٠٥ » قوله : (حتى يميز ، ول يميز) قرأه حمزة والكسائي بضم الياء^(١) والتشديد هنا وفي الأفعال^(٢) ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، والتخفيف فيهما ، وهما لغتان ، يقال : مازَ يَمِيزُ ، مثل كَالِ يَكِيلُ ، وميَزَ يَمِيزُ (أ/١٠١) مثل : قَتَلَ يَقْتُلُ ، وفي التشديد معنى التكثير ، يقال : ميَزَتِ الطعامَ فتميَزَ ، وليس التشديد في هذا لتعدي الفعل كـ « كرم وكرمت » ، لأنه لم يتعدَّ بالتشديد ، لأنك تقول : ميَزتِ المتاعَ ، وميَزَتِ المتاعَ ، فلا يحدث التشديد تعدياً لم يكن في التخفيف . فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه^(٣) .

« ١٠٦ » قوله : (بما تعملون خبير) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، رداه على لفظ الغيبة التي قبله ، في قوله : (سيَطْوِقُونَ) قوله : (ولا يحسبن الذين يبخلون) ، وقرأ الباقون بالناء ، ردوه على الخطاب المكرّر الذي قبله ، في قوله : (وإن تؤمنوا وتتقوا فلكنم) « ١٧٩ » ونوري به التقديم ، ليكون أقرب إليه ، والتقدير : فلكنم أجر عظيم ، والله بما تعملون خبير . والناء أحب إليّ ، لتكرّر لفظ الخطاب الذي قبله ، ولأن الجماعة عليه^(٤) .

« ١٠٧ » قوله : (سنكتب ما قالوا وقتلهم) قرأه حمزة « سيكتب » بياء مضمومة « قتلهم » بالرفع ، و « يقول » بالياء ، وقرأ الباقون « سنكتب » بنون مفتوحة ، و « قتلهم » بالنصب و « تقول » بالنون .

« ١٠٨ » وحجة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة ، وجعله فعلا لم يُسمِّ فاعله ف « ما » في موضع رفع ، لأنه مفعول لم يُسمِّ فاعله ، فلذلك رفع « وقتلهم » على العطف على « ما » ، وعطف « ويقول » على « سيكتب » ، فأجرى على الغيبة لتقدم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، لكنه أجرى الفعل الثاني على

(١) قوله : « بضم الياء » سقط من : ص .

(٢) وهو المثبت بعد حرف آل عمران ، وهو فيها (٣٧ آ) .

(٣) التبصرة ٦١/ب ، والحجة في القراءات السبع ٩٣ ، وزاد المسير ٥١٠/١ ،

والقاموس المحيط «ماز» .

(٤) زاد المسير ٥١٤/١ ، وتفسير النسفي ١٩٧/١

ما سُمِّيَ فاعله ، وخالف به الأول . ولو أجراه على الأول لقال : ويقال (١٠١/ب) ذوقوا . وعلته في إجرائه « سيكتب » على ما لم يُسمَّ فاعله ، ثم بـ « يقول » على ما سُمِّيَ فاعله ، أن الأول وهو « سيكتب » فعل متعد . فلما وجد سيلا إلى مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، وهو ما حمله على ما لم يُسمَّ فاعله ، ولما كان « يقول » لا يتعدى إلى مفعول ، وليس معه مفعول ، يقوم مقام الفاعل : لم يردّه إلى ما لم يُسمَّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام ، يقوم مقام الفاعل ، إلا أن يضم مصدرًا يقوم مقام الفاعل ، وذلك تكلف ، وفيه بُعد وخروج عن الظاهر . « ١٠٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه ردّه على الإخبار عن الله جلّ ذكره لما تقدّم في قوله : (لقد سمع الله) ، فنصب به ، وعطف « وقتلهم » على « ما » فنصبه ، وعطف عليه « ونقول » ، فجرى كله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، لتقدّم ذكر اسمه جلّ وعزّ ، وهو في القرآن كثير ، وهو الاختيار ، ليرد الكلام على أوله ، ولأن الإجماع عليه (١) .

« ١١٠ » قوله (٢) : (والزبير والكتاب) قرأ ابن عامر « وبالزبير » بزيادة باء ، وقرأ هشام « وبالكتاب » بزيادة باء ، أعاد الحرف للتأكيد ، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام ، وقرأهما الباقر بن بغير باء ، لأن حرف العطف أغنى عن إعادة حرف الجر ، كما تقول : مررت بزيد وعمرو وخالد ، فلا تعيد حرف الجر . فهو المستعمل ، وهو أخصر ، وإثبات الحرف (٣) هو الأصل ، إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً . ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول : جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد . وهذا ثقيل . فالواو تغني عن تكرير الفعل ، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر . وأيضاً فإنهما بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وهو الاختيار ، لأنه المستعمل ، ولأنه أخصر ، ولأن حرف العطف

(١) زاد المسير ٥١٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٤/١

(٢) تأخرت هذه الفقرة عن المقدمة في : ب ، فوجهت ذلك كما في : ص .

(٣) قوله : « كما تقول مررت ... الحرف » سقط من : ص ، بسبب انتقال

يعني عن إعادة حرف الجر^(١) .

« ١١١ » قوله : (لتبيننّه للناس ولا تكتمونه) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بياء فيهما ، حملوه على لفظ الغيبة ، لأن المخبر عنه غائب ، وردّوه في الغيبة على ما تقدّم من ذكر الغيبة القريبة منه ، في قوله : (الذين أوتوا الكتاب) « ١٨٦ » وعلى ما أتى بعده من لفظ الغيبة ، في قوله : (فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون) فجاء كله بلفظ الغيبة ، فحمل ما قبله عليه ، لينتظم الكلام على سنن واحد ، ويألف على طريقة واحدة في الغيبة ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما ، حملوه على الخطاب ، كما قال : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيّين لما آتيتكم) « آل عمران ٨١ » فرجع إلى الخطاب . ولو حمل على ما قبله لقال : آتيتهم ، وفي القراءة بالتاء معنى توكيد الأمر لأن التاء للمواجهة ، فتقديره : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ، فقال لهم^(٢) لتبيننّه للناس ولا تكتمونه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن أكثر القراء عليه . والقراءة بالياء حسنة قوية مختارة أيضاً ، لكن نفسي تميل إلى الجماعة ، لاسيما إذا كان فيهم أهل المدينة^(٣) .

« ١١٢ » قوله : (فلا تحسبنهم بمفازة) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء

وضم الباء ، وقرأ الباقون بالتاء وفتح الباء .

« ١١٣ » وحجة من قرأ بالتاء وفتح الباء أنه جعل الفعل خطاباً للنبي عليه

السلام ، لأن القرآن عليه نزل ، فهو المخاطب بأكثره ، فخطب بذلك ، وعدّى الفعل إلى ضمير « الذين يفرحون » ، وهم^(٤) المفعول الأول و « بمفازة »

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٩٢ ، والمفنع ١.٢ ، وزاد المسير ١/٥١٦ ،

وتفسير النسفي ١/١٩٨

(٢) قوله : « فقال لهم » سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ١/٥٢١ ، والنشر ٢/٢٣٧ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٦ ، وتفسير

النسفي ١/١٩٩

(٤) ب : « وهما » وتصويبه من : ص .

(١٠٢/أ) الثاني و « تحسبنهم » بدل^(١) من « تحسبن » الذي قبله ، إذا قرئاً جميعاً بالتاء والياء ، وقد تقدّم ذكر هذا ، وتقدّم ذكر فتح السين في « نحسب » ، والاختلاف في ذلك .

« ١١٤ » وحجة من قرأ بالياء ، وضمّ الباء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » لتقدم ذكرهم ، وعدّي فعلهم إلى نفسهم ، فهم المفعول الأول . و « بمفازة » المفعول الثاني . و « يحسبنهم » بدل من « يحسبن » إذا قرئاً جميعاً بالياء . وقد تقدّم ذكر هذا ، وحسن تعدّي فعل الفاعل إلى نفسه ، كما تقول : ظننتني أخاك ، وإنما يجوز هذا في أفعال الظن وأخواته ، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين ، لو قلت : ضربتني وشئتني ، فتعدل الفعل إلى نفسك ، لم يجوز ، إنما هذا هذا في هذه الأفعال ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، كان واخواتها . ولما كانت « أن » يتصل بها ضمير الفاعل في المعنى ، فيتعدّي إليه ، جاز ذلك في هذه الأفعال ، فجاز : ظننتني كما تقول : إني ، ألا ترى أنك لو أظهرت الضمير في هذه الأفعال لم يجوز تعدّي الفعل إلى المفعول ، وهو الفاعل ، لو قلت : ظن نفسي ذاهبا لم يجوز ، كما لا يجوز مع « إن » لو قلت : إن نفسي ، لم يجوز ، وإن أنا ذاهب ، لم يجوز . وضُمتّ الباء في « تحسبنهم » لتدل على الواو المحذوفة التي للجمع ، التي حذفت لسكونها وسكون أول المشدد . وقد أثبتوا الواو مع المشدد في : (أتجاجوني) « الأنعام ٨٠ » ، وقامت المدّة مقام الحركة . وإنما لم تثبت في « تحسبنهم » ، وتمدّ للتشديد ، لأنها قد حذفت مع النون الخفيفة ، في قولك : لا تحسبن زيدا قائماً ، فلما حذفت الواو مع الخفيفة ، ولم تمدّ^(٢) ، كان حذفها مع المشدد لازماً ، وحسن ذلك ، لئلا يختلف الفعل . وإنما لم تحذف الواو في « أتجاجوني » في قراءة من شدّد ، كما حذفت في « تحسبنهم » لأن النون في « أتجاجوني » أصلها الحركة ، والإسكان عارض ، دخل للإدغام ، وليست

(١) ب : « بدلا » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « تمد وتثبت » .

كذلك نون « تحسبهم » ، أصل الأول السكون لا الحركة^(١) . والقراءة بالتاء
 وفتح الباء أحب إلي ، لما ذكرت من العلة ، ولأن أكثر القراء عليه^(٢) .

« ١١٥ » قوله : (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا)^(٣) قرأه حمزة والكسائي « وقتلوا
 وقاتلوا » بتقديم المفعول على الفاعل هنا وفي براءة^(٤) ، وقرأ الباقرن فيهما
 بتقديم الفاعل على المفعول ، وكلثهم خفف « قتلوا » ، إلا ابن كثير وابن عامر
 فإنهما شدداه .

« ١١٦ » وحجة من قدم المفعول أن الواو (١٠٣ / ب) لا تعطي ترتيباً ،
 فسواء التقديم والتأخير ، والمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول ، لأن القتل
 لا يكون إلا بعد قتال . فالمقتول متأخر عن القتال ، إنما يحدث له القتل بعد
 القتال ، فهو أولى أن يكون متأخراً ، لكن الواو لا تعطي رتبة قدمت المفعول
 أو أخرته ، فالتقديم هو لمن له المعنى في التقديم . وقد قيل إن معنى تقديم
 المفعول : وقتل بعضهم وقاتل الباقرن ، ولم يهنوا بعد قتل أصحابهم ، بهذا المعنى
 يوجب تقديم المفعول ، وهذا أبلغ في مدحهم لأنهم لم يهنوا ، ولا ارتاعوا لقتل
 أصحابهم ، بل جدوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وهذا مثل قوله : (وكأين من
 نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا
 وما استكانوا) « آل عمران ١٤٦ » إذا رفعت « ربيون » ب « قاتل » ، أي :

(١) قوله : « وحسن ذلك .. لا الحركة » سقط من : ص .

(٢) زاد المسير ١/ ٥٢٥ ، والنشر ٢/ ٢٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/ ٤٣٧ ،

وتفسير النسفي ١/ ٢٠٠ ، وكتاب سيويه ١/ ٣٠ .

(٣) تقدم نظيره في هذه السورة الفقرة « ٧٨ » ، وانظر الفقرة « ٩٤ » من هذه

السورة أيضاً .

(٤) الحرف فيها (١١١٢) .

- فما ضعف مَنْ بقي منهم بعد قتل أصحابهم ولا ذلَّ ولا وَهَنَ (١)
- « ١١٧ » فيها ست ياءات إضافة : (وجهيَ لله) « ٢٠ » قرأها نافع وابن عامر وحفص بالفتح .
- (منِّي إنك) « ٣٥ » ، (اجعل لي آية) « ٤١ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح .
- (إتي أعيذُها) « ٣٦ » ، (من أنصاري إلى) « ٥٢ » قرأهما نافع بالفتح .
- (أتني أخلق) « ٤٩ » قرأها الحرميان وأبو عمرو بالفتح .
- « ١١٨ » فيها زائدتان ، قوله : (ومن اتبعن) « ٢٠ » قرأه نافع وأبو عمرو بياء في الوصل .
- قوله : (وخافون) « ١٧٥ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل ، وقد قدمنا الحجة في ذلك (٢) .

(١) زاد المسير ١/٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٤٢ . وتفسير النسفي ١/٢٠٢ ، وراجع مصادر الإحالة الفقرة «٨٢» .

(٢) ص : « كل ذلك » ، راجع الفقرة «٢١٨» من سورة البقرة ، وجاء بآخر هذه السورة في «ب» ما يلي : يتلوه سورة النساء .